بحضور علماء ومفكرى الجامعات الإسلامية :

مؤتمر نقل وتوطين التكنولوجيا يناقش

إمكانية نقل التكنولوجيا وتوطينها فى العالم الإسلامى بالدوحة

إعداد : أ. عاطف مصطفى (*)

شهدت مدينة الدوحة عاصمة قطر مؤتمراً دولياً بعنوان "نقل وتوطين التكنولوجيا فى الدول الإسلامية فى الفترة من ٢٦ - ٢٨ ذى الحجة عام ١٤٣٢هـ الذى يوافقه ٢٢ - ٢٤ نوفمبر ٢٠١١م.

عقد المؤتمر بالتعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية وكلية الدراسات الإسلامية بدولة قطر وشارك فيه ١٥ جامعة عربية وإسلامية فضلاً عن عدد كبير من علماء الأمة ومفكريها، حيث يعد موضوع نقل التكنولوجيا وتوطينها فى العالم الإسلامى من الموضوعات ذات الأهمية البالغة فى الآونة التى نعيشها الآن، لاسيما وأن التكنولوجيا هى أساس التقدم الذى تشهده معظم الدول فبقدر ما تكون الدولة بها درجة عالية من العلم والتكنولوجيا، بقدر ما تزداد أهميتها الدولية، وليس الأمر يتصل فقط بالمكانة الدولية التى تحتلها دولة التكنولوجيا فى عالمنا المعاصر، ولكن الأمر بالنسبة لعالمنا الإسلامى يفوق ذلك كثيراً.

تضمن المؤتمر عدة محاور كان من بينها : أهمية نقل التكنولوجيا بين دول العالم الإسلامى، والإمكانيات المطلوبة لنقل التكنولوجيا، ومعوقات نقل التكنولوجيا وأسبابها، ووسائل نقل التكنولوجيا والتى تتناول دور الجامعات ومراكز البحث العلمى والدورات التدريبية التى تقام فى الدول الكبرى والتعاون بين الدول الإسلامية

(*) المستشار الإعلامى لرابطة الجامعات الإسلامية.

فى شراء وتوطينها . وأما المحور الخامس فقد تناول تجارب نقل التكنولوجيا فى دول العالم مثل تجربة ماليزيا وتجربة تركيا وإيران والصين والهند .

وفى الجلسة الافتتاحية أكد معالى الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركى – الأمين العام لرابطة العالم الإسلامى ورئيس رابطة الجامعات الإسلامية ، على أن التكنولوجيا تعنى الفنون المتعلقة بالمهارة والبراعة وحذق الصناعة ، وتعنى الجهد المنظم الرامى لاستخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب العمليات الإنتاجية لتسخير البيئة المحيطة بالإنسان ، وتطويع ما فيها من مواد وطاقة ، لتحقيق مصالحه وتنميتها ، سواء الضرورية منها أو الحاجية أو التحسينية .

فإذا كان العلم يقدم النظريات والقوانين العامة ويكتشف خصائص الأشياء ، فإن التكنولوجيا تحول النظريات إلى تطبيقات وأساليب عملية فى مختلف ميادين الحياة ، كوسائل الاتصال والنقل ، والتصنيع والطب والأعمال العمرانية ، والفلاحة ، والإعلام والتعليم ، وإجراء الأبحاث ، وغير ذلك .

وأضاف قائلا : إن التعامل مع التكنولوجيا سواء فى الحد الأدنى الضرورى الذى يتمثل فى استهلاكها واستخدامها ، أو فيما زاد على ذلك بإنتاجها إنتاجاً جزئياً أو كلياً ، أصبح من الضرورات فى هذا العصر ، إذ لا يستغنى مجتمع فى العالم عن التكنولوجيا ، فى إدارة شؤونه ومرافقه العامة .

موضحا أن نقل التكنولوجيا وتوطينها فى البلاد الإسلامية ، أمر مرتبط بالتنمية الشاملة فيها ، ولذلك كان من أهم الموضوعات التى تركز عليها الدراسات المعاصرة ، والأبحاث الاستراتيجية ، إذ أصبحت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تعتمد بدرجة كبيرة على ما تنتجه التكنولوجيا من أدوات ومواد عملية تطبيقية ، تعين على تذليل سبل المعيشة وتُوسِّع نطاقَ أسبابها ووسائلها ، بالمزيد من استكشاف ما ادخر الله تعالى

فى ظاهر الأرض وباطنها وفى المحيط الفضائى المتصل بها، من خواص العناصر ونواميس الأشياء التى تتصل بالحياة البشرية اتصالَ نفْع وإنعام، مما سخره الله للناس: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴿٢٠﴾ ﴾ «لقمان».

الاعتماد على الغير حاجة مؤقتة:

وأوضح الدكتور التركى فى كلمته أن استيراد الدول الإسلامية للتكنولوجيا، إذ تتساوى هذه الدول مع غيرها فى الاستفادة من التكنولوجيا، باعتبارها منتجاً إنسانياً عاماً، وهذا الحق لا يتوقف عند حد استيراد هذه التكنولوجيا من دول تنتجها، بل يتعداه إلى توطينها على أراضيها، وتمكين أبنائها من إنتاجها، حيث إن الاعتماد على الغير حاجة مؤقتة يُستغنى عنها إذا توفرت الكفايات العلمية الوطنية، والقدرة المادية على إنتاج التكنولوجيا محلياً، وبذلك تتحول البلدان الإسلامية من بلدان مستهلكة معتمدة على غيرها، إلى بلدان منتجة منافسة معتمدة على نفسها، تسهم بإنتاجها فى الثراء التكنولوجى وخدمة الإنسانية من خلال ذلك.

وقد خطت بعض البلدان الإسلامية، خطوات جيدة فى توطين التكنولوجيا، وأمامها تجارب ناجحة تشجعها فى هذا المجال من العالم الثالث، كالهند والبرازيل.

وأبان الدكتور التركى أن هذا التوطين يوفر للبلدان الإسلامية طاقاتها البشرية التخصصية، بالتقليل من هجرة الخبراء المسلمين إلى بلدان تستفيد منهم وتستثمر علومهم فى مراكز الأبحاث وشركات التصنيع.

فإذا أصبحت الدول الإسلامية بلداناً منتجة للتكنولوجيا، فإنها ستذخر بإذن الله بالمصانع والسلع، والخدمات التقنية، التى تراعَى فيها المعايير الخاصة بثقافاتنا ومجتمعاتنا، وتُستثمَر فيها رؤوس الأموال الإسلامية محلياً، وتخفض من معدل البطالة

بدرجة كبيرة، باستيعاب قدر كبير من الأيدى العاملة. وستكون مشاركة فى صناعة القرارات التى تتخذها الدول المصنعة إقليمياً وعالمياً.

واختتم معالى الدكتور التركى كلمته قائلاً: إن نقل التكنولوجيا فى العالم الإسلامى نقلاً ذكياً، بحسن استخدام الإمكانات والتغلب على المعوقات، ومراعاة المعايير التى تتفق مع البيئة الإسلامية، يعد خطوة مهمة فى التقدم نحو توطين التكنولوجيا توطيناً آمناً، يتلاءم مع ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فضلا عن تهيئة البيئة العلمية والاجتماعية المساعدة، والتعاون بين دول العالم الإسلامى، وكذلك التعاون بين القطاعات المختلفة المعنية بهذا المشروع فى داخل الدولة الواحدة.

ثورات الربيع العربى :

وخلال كلمته فى الجلسة الافتتاحية أوضح الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية أن التحديات والمشكلات التى تمر بأمتنا الإسلامية كثيرة ومتعددة، ولعل أول ما يستحق أن نتحدث عنه من تحديات هى: ثورات الربيع العربى التى زلزلت أركان أنظمة عربية عتيدة فى مصر وتونس وليبيا ولا تزال تؤجج النيران فى اليمن وسوريا، وهى تبشر بالخير، وتحتاج من كل أمتنا المؤازرة، لكى تعود شعوبها إلى الخير، وإلى الرشد.

واستكمل الدكتور جعفر أن التحدى الآخر المهم هو تحدى التخلف العلمى الذى يواجه مجتمعاتنا، وجامعاتنا بالتبعية، فالبنظر إلى الجامعات الإسلامية نجدها لم تحرز إلا قليلا فى السباق العالمى بشكل لا يرضى طموحاتنا ومجتمعاتنا؛ لذا اخترنا أن نناقش معكم فى مؤتمر مواز للمجلس التنفيذى قضية نقل وتوطين التكنولوجيا إلى الدول الإسلامية، ونأمل أن نصل إلى نتائج ترضينا.

إن التحدى الثالث كما أبانه الدكتور جعفر هو التحدى الذى يتصل بالأسرة المسلمة ومحاولات تغريبها، فقد أراد الله أن يزيل الغمة فى بعض بلادنا وأن ينهى حكم سنوات سارت وراء الأجندات الغربية وحاولت أن تغير مجتمعاتنا؛ لذا فقد قادت رابطة الجامعات الإسلامية مسيرة مضادة بالعلم والفقه، من أجل هذا الموضوع، وعقدت مؤتمرا مطولا دعت إليه علماء المسلمين من كل مكان، ألحقته بندوات متعددة فى بعض الجامعات الأعضاء وأخرجنا عدة مجلدات حول قضايا الأسرة فندت الكثير من التوجيهات التى تحاول تغيير الأسرة المسلمة على النحو التالى: (الاجتهاد فى قضايا الأسرة - مكانة المرأة وحقوقها فى الإسلام - صورة المرأة فى الإعلام - حل عقدة النكاح فى ضوء الشريعة الإسلامية - المرأة المسلمة ودورها فى النهضة الحضارية).

وأشار أن التحديات التى لازالت تحيط بحقوق الإنسان تحيط بنا ومن هنا كانت الرابطة سباقة فى إنشاء مركز لحقوق الإنسان، يهتم بدراسة هذه القضايا وجمع الوثائق المتصلة بهذا الموضوع، وأخرجت مجلدات علمية فى ذات الشأن حيث أخرجت مؤلفا لمجموعة من علماء الجامعات من مصر والإمارات وسوريا، والأردن بعنوان: القانون الدولى الإنسانى وفى مجال التحديات الحضارية، وقامت الرابطة بإخراج عدة دراسات، وأدارت مجموعة من الندوات حول نفس الموضوع، كما ضمنت مجلتها الدورية الكثير من الموضوعات فى نفس السياق.

كما أن الرابطة خصصت مرصداً علمياً لتتبع ما يكتب عن الإسلام وعقدت عدة حلقات علمية للمناقشة، ونجد فى أعداد المجلة التى تصدرها الرابطة باباً جديداً بعنوان (حقائق الإسلام وأباطيل خصومه) يتصدى لكل ما يكتب بسوء عن الإسلام، واهتمت الرابطة كعادتها بهذه القضايا.

ولما كانت الرابطة قد أولت قضايا تطوير المناهج أهمية كبيرة منذ تأسيسها، فقد استمرت فى تنظيم مؤتمرات وعقد حلقات تستهدف جودة التعليم وتحسينه فى جامعاتنا بالمشاركة مع مجموعة كبيرة من الجامعات الأعضاء.

لذا فقد استجابت كلية الدراسات الإسلامية بدولة قطر لدعوة الرابطة لاجتماع المجلس التنفيذى، ومؤتمر نقل وتوطين التكنولوجيا فورا؛ لذا نتوجه إلى معالى الأستاذة شيخة المحمود وزيرة الدولة للتعليم ورئيسة مجلس أمناء كلية الدراسات الإسلامية دولة قطر الشقيقة.

وبعد ذلك قام الدكتور حسن عباس مدير جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان بإلقاء كلمة الوفود ، مشيرا إلى أن موضوع نقل وتوطين التكنولوجيا من الموضوعات التى لا تخلو من كثرة البحث فيها ومناقشتها فى المؤتمرات والندوات والمحاضرات، ذلك أن التكنولوجيا هى الأداة والوسيلة الأساسية للتقدم والتطور والرقى الذى حققته الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التى نخص بالذكر منها ما أصبح يعرف بالنمور الآسيوية.

وأوضح سيادته أن نقل التكنولوجيا يعد (المرحلة الأولى) فى سلم التقدم والتطور وتحتاج الدول الإسلامية إلى نقل التكنولوجيا لأنها لا تملكها ولا غضاضة فى ذلك، لافتا إلى أن ديننا الحنيف يحثنا على التماس أسباب الحياة وابتغاء الرزق، لقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ «الجمعة»، ويقول أيضاً جل من قائل: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ «الملك»، وبالطبع فإن السعى هو الاستفادة من كل الموارد والإمكانات المتاحة لتعمير الأرض والعيش فيها بكرامة، فيقتضى نقل التكنولوجيا الاختيار السليم لنوعها الذى يتلاءم مع البيئة التى يراد استخدام التكنولوجيا فيها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمناخية حتى يتحقق الهدف من نقلها، مع العلم بأن الدول المصدرة للتكنولوجيا تفرض فى كثير من الأحيان قيوداً على الدول المستوردة لها، ولذلك لا

ينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا هدفاً في حد ذاته وإنما هو مرحلة الغرض منها تحقيق الاكتفاء الذاتي منها وتطويرها .

واستكمل الدكتور عباس حديثه قائلا : إن (المرحلة الثانية) فهي : توطين التكنولوجيا بمعنى ابتكار أو تصنيع التكنولوجيا وإنتاجها ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا بالتركيز على العلم والبحث والتطوير ، وقد رفع الله قدر العلم والعلماء قال عز من قائل: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (٢٨) ﴾ «فاطر» ، وقال ﷺ : «اطلبوا العلم ولو في الصين» ، وربط الإسلام بين العلم والعمل فالعلم مقرون بالعمل والجامعات هي حاضنة العلم ومستودعها وبالتالي تقع على عاتق جامعاتنا الإسلامية خاصة مسئولية القيام بواجب البحث العلمي ، ويقتضي ذلك تنسيق الجهود العلمية وتبادل الخبرات وإجراء التجارب والبحوث المشتركة مما يؤدي إلى استغلال مواردنا البشرية والمادية المتاحة أفضل استغلال ، ولقد اهتمت الدول المتقدمة وتلك التي حققت طفرة اقتصادية في البحث العلمي فرصدت له ميزانيات كبيرة وصلت بعضها إلى ٦٪ من الناتج الإجمالي القومي بينما لا يتعدى ما تخصصه الدول العربية للبحث العلمي ٢٪ في المتوسط ويقل في بعضها عن ١٪ من الناتج الإجمالي القومي .

وفي ختام حديثه أشاد الدكتور حسن بدول مجلس التعاون الخليجي عامة وبدولة قطر خاصة لاهتمامها بالبحث العلمي ، مشيرا إلى أنه لا سبيل لدينا للتقدم والازدهار إلا بالاهتمام بالعلم والتكنولوجيا في مجال الصناعة والزراعة والمعلومات والخدمات وسائر مجالات الحياة .

كما ألقى الأستاذ الدكتور / حاتم القرنشاوي عميد كلية الدراسات الإسلامية بدولة قطر كلمة في ختام الجلسة الافتتاحية أكد فيها أن نقل وتوطين التكنولوجيا من أكثر الموضوعات التي يدور الحديث عنها في العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء ، مضيفا أنه في العالم الإسلامي ما زالت قضايا التكنولوجيا تراوح مكاناً بين ما

يسمي (استيراد التكنولوجيا) وبين (توطين التكنولوجيا) والحق أن الأمل الحقيقي في التقدم هو في التكنولوجيا المحلية التي تعكس استجابة من احتياجات حقيقية في المجتمع وتتولد في التفاعل بين الباحث والمطور والمستخدم، فالحوار بين صانع الألة ومستخدمها هو في النهاية صانع التقدم الذي نأمل جميعاً في التوصل إليه على هدى كتاب الله وسنة رسوله، التقدم الذي صاغت لنا كلمات الله عز وجل وسنة رسوله معالمه وأحداثه وخطاه، وخير ما نبدأ به ندوتنا هو آيات من الذكر الحكيم قال تعالىٰ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٠٢) وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣) وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ (١٠٦) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (١٠٧) تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ (١٠٨) ﴾ «آل عمران».

اللهم اجعلنا ممن تبيض وجوههم ولا تسود وجوههم وقد اختلفوا، هذه الكلمات تحثنا دائماً بأن نعمل فمكانة أهل العلم هو وجوب إعادتنا إلى خارطة الطريق، وليس كما يرفع الشعار أحياناً بأن يجب أن نبدأ إلى ما انتهى إليه الآخرون وهو أمر ملحوظ في أماكن معينة، والأصل هو أن نبدأ من حيث بلغنا العلم.

ثم توالت جلسات المؤتمر بعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ،حيث بدأ المشاركون في عرض أبحاثهم على مدار يومين كاملين مساء وصباحاً.

وكان أيضا من بين من تحدثوا فى جلسات المؤتمر الدكتور سعد الدين مسعد هلالى أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر والذى تقدم ببحث عنوانه: " الإسلام والتقدم العلمى والفكرى وأهميته فى طلب توطين التكنولوجيا" ، مؤكدا فيه على أن التكنولوجيا قد فرضت نفسها على الإنسانية حتى صارت جزءاً من البناء النفسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى والعلمى لأى فرد متصالح مع نفسه، ولأى مجتمع متعايش مع عصره.

وأبان سيادته مدى حرص الأمم المتحدة على نقل وتوطين التكنولوجيا إلى البلاد النامية ،حيث أنشأت لذلك جهازاً متخصصاً هو (إلينكتاد) الذى يقوم بدارسة معوقات نقل التكنولوجيا من العالم الأول إلى العالم الثالث، ويحاول إزالة المعوقات التى تحول دون هذا النقل والتوطين، مضيفا أن البعض قد يتهم الأمم المتحدة فى دعوتها لنقل وتوطين التكنولوجيا بأنها استعملت نفسها لخدمة الدول الصناعية المتقدمة التى تسعى لهذا النقل وفى المعايير اقتصادية بحتة - دون مراعاة للجانب الإنسانى الذى ربما يأتى عرضاً- حيث يقدر الاقتصاديون بأن التكنولوجيا تساهم نسبة ٤٥٪ من الدول الغربية.

الشفافية والأمانة:

واستكمل الدكتور هلالى عرضه قائلا :ومن هنا يأتى دور الشريعة الإسلامية لكلمة إنصاف وحكم عدل يجنب الأحقاد والحكم على الضمائر جانباً، ولا يمانع من فكرة توافق المصالح ولكن عن بينة وبصيرة. فإذا كانت الدول المتقدمة تعانى من فائض التكنولوجيا، فمن حقها أن تقوم بتسويتها إلى الدول النامية التى تعانى من عجز التكنولوجيات، فمن واجبها أن تسعى لجلبها وفقاً للأصول المرعية فى التحصيل.

ومن أهم أصول التسويق: الشفافية والأمانة، حتى جاء النهى الشرعى عن بيع الحاضر للبادى، وعن تلقى الركبان، وعن بيع المترجل.

واختتم الدكتور الهلالى بحثه : إن العلم هو سلاح الإنسان الأول وأداته الرئيسة ولغته المقنعة لتصدير التكنولوجيا واستيرادها ، ولا يصح أن تستخدم النصوص الدينية لتسويق التكنولوجيا ضد أو مع ؛ لأن الدين جاء فيما يتعلق بأمور الحياة محملاً الإنسان المسئولية على قدر هذا العلم ، ومنحه سلطة تقديرية فى إنشاء العقود بالأصول المرعية .

التواصل بين الجامعات العربية والإسلامية :

كما أشار الدكتور سلامة عبد الهادى أستاذ علوم الطاقة بجامعة جنوب الوادى من خلال ورقة العمل التى قدمها للمؤتمر بعنوان "الاستفادة بالعلماء فى العالم الإسلامى الذين حازوا قدرا من العلوم والمعارف فى عالمنا المعاصر" ، إلى أنه يمكن الاستفادة بالعلماء فى العالم الإسلامى بالبدء فى إنشاء جمعيات خاصة لجمع المعلومات عن الخبرات العلمية والعلماء فى العالم الإسلامى الذين حازوا قدراً من التقدم ، والمبتكرين من المسلمين فى العالم الإسلامى والغربى ، وعناوينهم ومجالات بحوثهم ، بالإضافة إلى إعداد دورات وندوات وورش عمل تجمع بين أهل الاختصاص الواحد دورياً ، مع إنشاء جسور وحلقات للتواصل بين هذه الجمعيات والجامعات أو حكومات الدول العربية والإسلامية ، ونبحث السبيل لتنشيط إبداع هؤلاء العلماء والسبل كذلك لاحتضانهم ، وتحدد دور الحكومات وأصحاب الأموال والاستثمارات فى رعايتهم وتشجيعهم على الابتكار والاختراع .

مقترحا إنشاء مؤسسات للتطور التقنى لكل صناعة وتجارة وتقنية حديثة تستوعب هؤلاء العلماء وتمنحهم الفرصة فى استغلال إمكانياتهم مثل النانو تكنولوجى والهندسة البيولوجية والألياف البصرية ، بحيث يتيح للعلماء فرصة المشاركة وتطبيق ما لديهم من علوم وابتكارات فى جميع المجالات ، ثم علينا إعادة هيكلة القطاعات التعليمية وبرمجتها بما يحقق الاستفادة من هؤلاء العلماء ، و بما يخدم عملية النهوض والتنمية التقنية والاقتصادية المرجوة وذلك أيضاً باتخاذ تدابير

بعيدة المدى تبدأ بالاكتشاف المبكر للمتفوقين والموهوبين فى المراحل التعليمية الأولى، ومنحهم رعاية خاصة مروراً بالمراحل: التعليم الجامعية والدراسات العليا عن طريق ربط ما يتم فيها من أبحاث ودراسات وتدريبات بالحياة العملية وعدم الاقتصار على الجوانب النظرية فقط فى التعليم، مع عمل برامج لتشجيع الكفاءات التى أدت دورها فى توطين التكنولوجيا فى العالم الإسلامى بمنح جوائز إسلامية تعادل جائزة نوبل التى يمنحها الغرب فى بعض المجالات، بحيث تمنح فى مجالات توطين التقنيات والعلوم الحديثة.

الشركات متعددة الجنسيات :

وقد أكد الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية من خلال ورقة العمل التى قدمها للمؤتمر بعنوان "الشركات الكبرى كأداة لنقل التكنولوجيا" على سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات السوق فى مختلف أنحاء العالم، ومسمى أصبح من أقوى وأهم الكيانات الاقتصادية، بل يعتبرها البعض أداة الدول الكبرى للسيطرة الاقتصادية على العالم، ومن ثم فهى البديل القوى للاستعمار التقليدى..

وأضاف سيادته إن أفضل طريقة للتعامل مع هذه الشركات فى مختلف القطاعات هو تكوين شركات ضخمة تستحوذ على الأسواق الرئيسية فى الدول العربية والإسلامية، فهذه الشركات إذا سيطرت على أسواق واسعة فى بلادها وتملكت أموالاً كبيرة فيها يكون لها قدرات تفاوضية كبيرة، ومن ثم تستطيع أن تشترط نقل التكولوجيا بالتعليم والتدريب لكوادر من الدول المستوردة؛ لأن هذه الشركات الكبرى ترغب فى النهاية فى الربح، والربح لا يمكن أن يتحقق إلا بالبيع والتصدير وكلما كان حجم المتعامل معها كبيرا، كلما أمكنه أن يحصل على شروط أفضل تمكنه

من نقل التكنولوجيا وتوطينها لدينا ، وتستطيع الكيانات الكبرى فى الدول الإسلامية والعربية أن تحصل على شروط ملائمة لنقل التكنولوجيا وتوطينها فيها .

وفى ختام كلمته أوصى الدكتور جعفر بعدة توصيات من أهمها ،ضرورةوضع استراتيجية واضحة بين الدول الإسلامية جميعاً ، لنقل التكنولوجيا وتوطينها فى العالم الإسلامى من أجل تقوية القوة التفاوضية للمؤسسات والشركات الموجودة فى العالم الإسلامى ، مع الشركات الكبرى فى العالم المتقدم . ووضع شروط التعليم والتدريب على التكنولوجيا الجديدة فى عقود البيع والاستثمار . واللجوء إلى التحكيم فى المراكز الوطنية للحد من الإجحاف الذى تتعرض له الدول الإسلامية عند اللجوء إلى التحكيم الدولى خارجها .

توطين التكنولوجيا والسياسات الدولية :

كما قدم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز الدراسات المستقبلية بمجلس الوزراء المصرى بحثا للمؤتمر بعنوان : "درجات التقدم العلمى والتكنولوجى التى عليها مختلف دول العالم الإسلامى" أوضح فيه قلة الدراسات التى حاكمت بميزان النقد تجارب نقل التكنولوجيا إلى دول العالمين العربى والإسلامى وخرجت بدروس مستفادة قابلة للتعميم وتدارك الأخطاء . وقد ارتبط معظم تلك التجارب بنقل التكنولوجيا المجسدة embodied المرتبطة بالصناعات التقليدية والمتضمنة فى العمليات والمواد الداخلة فى تركيب المصانع وآلات الإنتاج أو فى السلعة ذاتها وهى تكنولوجيا غير ظاهرة . وعادة ما تكون هذه التكنولوجيا بسيطة وغير عالية .

وأضاف سيادته إن التكنولوجيا المنقولة إلى الأقطار العربية لا تتعدى فى الواقع نقل المعدات والمنتجات التكنولوجية دون انتقال الخبرة والمعرفة معها . وعلى هذا فهى عملية تراكم رأس مال مادى دون تراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية على تطوير الإنتاج ، وبمعنى آخر لم يكن لها سوى الحد الأدنى من المساهمة فى تنمية القدرات

التكنولوجية العربية، كما أنه لم يتم ربطها بعد بالاقتصادات العربية. وهى لا تعدو أن تكون مجرد "صناعة متنقلة" تستخدم الأرض العربية، لكن ارتباطاتها الفعلية تمتد إلى خارج الوطن العربى.

وأبان الدكتور منصورأن توطين التكنولوجيا وإعادة توليدها لا يجرى فى جزر منعزلة، وإنما فى سوق عالمية مفتوحة تؤثر فيها السياسات الدولية، وقد تسعى تلك السياسات إلى تحطيم البنى التكنولوجية فى بلدان أخرى أو تكون بعض هذه السياسات محايدة، أو أن يتعاون المجتمع الدولى فى عملية النقل والتوطين وفق أسس تجارية أو تقديم المساعدات والخبرات المالية والفنية. وتعتبر الدول الإسلامية طرفاً ضعيفاً فى المفاوضات الرامية لنقل وتوطين التكنولوجيا، وإن حصلت عليها فتحت شروط مجمعة.

تهيئة البيئة لنقل وتوطين التكنولوجيا :

وجاءت ورقة العمل التى قدمها الأستاذ الدكتور محمد حسان عوض نائب رئيس جامعة الأزهر للدراسات العليا والبحوث ،بعنوان" تهيئة البيئة لنقل وتوطين التكنولوجيا فى العالم الاسلامى" حيث أشار فيه إلى أن من أولويات تنمية البيئة فى الوقت الحاضر هى تهيئتها لنقل التكنولوجيا الحديثة، وقبل الحديث عن تهيئة البيئة لنقل وتوطين التكنولوجيا فلعلنا نتفق على نوعية التكنولوجيا التى يجب أن تُنقل وتوطن فى بيئاتنا تمشياً مع متطلبات العصر وللتنمية الحقيقية والمستدامة فى بلادنا والتى يمكن تلخيصها فى أن تكون تكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة.

وقال سيادته :إن تهيئة البيئة لنقل وتوطين تكنولوجيا تكون من خلال الإعداد الجيد والقيام بالدراسات المختلفة وعمل ورش عمل عن التغيرات المناخية وأثرها البيئى لأن التغيرات المناخية قد تؤدى الى قلب كل الموازين البيئية.

فى حين قدم الأستاذ الدكتور نبيل السمالوطى عميد كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر سابقا ورقته بعنوان "التكنولوجيا بين النقل والتوطين والاستنبات.. الأبعاد الاجتماعية للانترنت فى عالمنا العربى" والتى أشار فيها إلى تزايد اتجاه الحكومات فى الدول المتقدمة نحو دعم ورعاية مراكز الإبداع التكنولوجى خاصة الحكومية، ونحو حماية الملكية الفكرية للشركات من خلال الاتفاقات الدولية فى هذا الصدد، مرجعا هذا الاهتمام والحماية و الدعم إلى تعاظم قيمة المعرفة والقيمة المضافة لها داخل السلع الحديثة وداخل الخدمات المعاصرة (صحية أو تعليمية أو غيرها) وهذا يؤدى بدوره إلى تضاؤل القيمة المضافة النسبية للمواد الأولية، واليد العاملة، وهذا يسير عكس مصالح الدول النامية المصدرة للمواد الخام واليد العاملة.

وأوضح سيادته أن أكبر دول تصدير للمعرفة فى العالم - وفقا للتقارير العالمية - وتصل إلى درجة احتكارها وحمايتها بكل السبل القانونية الدولية، عشرة دول وهى: أمريكا واليابان وألمانيا، وفرنسا وبريطانيا و روسيا وإيطاليا وكندا والسويد وسويسرا، فى حين أن هناك مجموعة دول ناهضة فى مجال إنتاج وتصدير التكنولوجيا ليس للأسف من بينها الدول العربية، وأهمها تايون، وكوريا الجنوبية، وإسرائيل، وهونج كونج،، والبرازيل، والصين، وسنغافورة، وفنزويلا، والهند.

وعن التجارة الإلكترونية ونموها بشكل ضخم ومتسارع بين دول العالم قال د. السمالوطى: إن أغلب جوانب الإنتاج والاستهلاك والتبادل تتم من خلال الشبكة الإلكترونية اعتباراً من معرفة تكنولوجيا الإنتاج إلى الشراء إلى الحصول على خدمات التسويق والشراء والبيع وتقديم الطلبات للجهات الحكومية وغير الحكومية... وحتى حجز تذاكر الطيران والقطارات والباصات والفنادق... إلخ.

مضيفا إن سعة الاستخدام النسبى للإنترنت فى عالمنا العربى لا يعد مؤشراً كافياً على حسن ورشادة الاستخدام، فالنسبة الأكبر منه تتم لأغراض ترفيهية وللتسلية

وللمعلومات واللعب، وإذا كانت أكثر من ٧٠٪ من الناتج الإجمالى فى الدول الأوروبية واليابان وأمريكا وغيرها من الدول المتقدمة مبنية على المعرفة فإن النسبة فى العالم العربى لا تصل إلى ربع هذه النسبة. وبشكل عام فإن هناك عدة مقومات يجب على دولنا العربية والإسلامية توفيرها حتى تتحول المعلومات الرقمية إلى سلع، وإلى إنتاج.

وقال الأستاذ الدكتور عبد الله التطاوى أستاذ الأدب والنقد بآداب القاهرة فى كلمته التى ألقاها فى المؤتمر :إن الزعم بمرجعية القيم الإسلامية الدافعة للتقدم يجعل من حقنا تحويله إلى حقائق عملية من خلال شهادة التاريخ، وتوثيق الأخبار التى تؤسس للمنهجية الحاكمة لهذه الأمة من خلال عشر مرتكزات كبرى لا مناص من تكاملها فى ارتقاء درجات سلم الحضارة، وهى: قيمة القراءة،و قيمة العمل، وقيمة التنافسية فى العمل واحترام الوقت، و قيمة التعاون والتكامل والتكافل الاجتماعى ووحدة الجماعة، و التذكر الدائم لنعم الله، وقيمة الحرية، و قيمة العدل والحق والخير والجمال، والاعتداد بقيم التميُّز والإبداع والابتكار، و الانفتاح على الآخر تأثراً وتأثيراً، استمرار باب الاجتهاد.

كما عرض الأستاذ الدكتور رأفت غنيمى الشيخ- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة الزقازيق، من خلال بحثه "تجارب نقل التكنولوجيا فى العالم» الهند نموذجاً « ملامح تاريخية وجغرافية لدولة الهند، وكذلك دخول الإسلام بها، وبداية دخول التكنولوجيا فى الهند منذ الخمسينيات من القرن العشرين.

حيث أوضح سيادته أنه عقب نيل الهند لاستقلالها، قرر رئيس وزراءها آنذاك جواهر لال نهرو أن تكون لبلده معاهد تكنولوجية من الطراز العالمى، مستشفا من خلال هذه الخطوة الطموحة مستقبل بلاده الزاهر والرائد فى مجال العلوم والتكنولوجيا بالنظر إلى ما تمتلكه من طاقات وإمكانات مادية وبشرية هائلة، فكانت

هذه الفكرة وراء بناء معهد الهند التكنولوجي والمعروف بـ Indian Institute of Technology (IIT)، ومنه تخرج أجيال فذة من الموهوبين الذين تعتمد عليهم كبريات الشركات العالمية فى صناعة البرمجيات مثل ميكروسوفت وآى بى إم وإنتل و أوراكل و أدوبى وغيرها.

وأبان الدكتور رأفت أن نجاح الهنود لا يقتصر فى إسهاماتهم فى مجال تكنولوجيا المعلومات خارج البلاد فحسب، ولكن تعدى ذلك إلى وطنهم الأم، إذ تعتبر الهند ثانى أكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم وتتم فيها تطوير حوالى ٤٠٪ من البرمجيات المستخدمة فى الهواتف الخلوية، كما تنظر إليها كالمورد الرئيسى (World's Power House) للمبرمجين والمهندسين الذين تعج بهم كبريات الشركات العاملة.

البيان الختامى :

وفى نهاية الجلسات المطولة التى قدم فيها المؤتمرون أبحاثهم، صدر البيان الختامى لمؤتمر "نقل وتوطين التكنولوجيا" و الذى ألقاه الأستاذ الدكتور إسماعيل شاهين وكيل جامعة الأزهر، مؤكدا فيه أن المؤتمر قد تناول أهمية وضع استراتيجية واضحة أمام الدول الإسلامية لنقل التكنولوجيا وتوطينها، لاسيما وأن العديد من الدول الإسلامية قد حققت إنجازا ملموسا فى بعض مناحى تكنولوجيا العصر، ويمكن أن تفيد الدول الأخرى من هذا الإنجاز، وأن تتعاون معا فى سبيل النقل والتوطين، تأكيدا على أهمية التكامل بين الدول الإسلامية فى ظل وحدة الهدف ووضوح الرؤية لآليات النقل والتوطين.

وأشار سيادته إلى اهتمام المؤتمر بالعنصر البشرى باعتباره الوسيلة الأولى لتحقيق نقل واستيعاب التكنولوجيا وتوطينها فى المجتمعات الإسلامية، كما نبه إلى أهمية اكتشاف المواهب وتنميتها، وعمل آليات لعودة العقول المهاجرة إلى أوطانها

الإسلامية تلك التى استفادت منها الدول المتقدمة، مع ضرورة العمل على أن يكون هناك جسر للتواصل بين دولهم الأصلية والدول التى هاجروا إليها.

مضيفا إن ذلك يقتضى تطور مناهج الدراسة فى بلادنا الإسلامية بحيث تنمى الملكات وتبرز القدرات والمهارات التى تساعد الشخص على الابتكار فى ضوء الاهتمام بالثقافة العلمية بوجه عام لدى تلك الشعوب والأخذ بمبادئ التعليم المستمر، والمهارات الحياتية، وغيرها من الأسس التى تُمكن من التعليم الجيد فى بلادنا الإسلامية.

وأوضح الدكتور شاهين أن تطوير مناهج الدراسة فى جامعات الدول الإسلامية مسألة ملحة، وعلى الرغم مما بذل من الجهود فى هذا الاتجاه، تظل بحاجة إلى توطين التكنولوجيا من خلال الرابط الدقيق بين الجامعات والمجتمع ،فضلا عن جعل الجامعة فى خدمة القطاعات الإنتاجية والبحثية، و أن تكون الإنجازات التى تتم فى أى من الجامعات متاحة للجامعات الأخرى عملا بالقول المأثور "العلم رحم بين أهله".

وفى ختام كلمته قال د.شاهين :لقد أخرجت حضارة الإسلام العالم من ظلمات الضلال والجهل والفتنة، وقادته إلى سبل الرشد والتفوق والنبوغ، وإننا لنأمل فى استعادة أمجادنا العلمية، مع بعث هذه الحضارة لعلها تقودنا إلى مسيرة التقدم والازدهار والنماء فى تلك المرحلة الصعبة التى تمر بها أمتنا فى مواجهة تحديات المرحلة، وتحقيق متطلب الفترة ووضوح رؤى المستقبل.

مضيفا أنه بعد عرض الأبحاث التى أعدت من قبل أكثر من عشرين باحثا وخبيرا من الجامعات الإسلامية وما دار حولها من حوارات ومداخلات، فإن المؤتمر أسفرعن التوصيات التالية:

١ - الاهتمام بتفعيل القيم الدافعة للتقدم، والكامنة فى معارفنا وعلومنا الإسلامية، والتى تشجع على تعظيم ثقافة الإبداع والتفوق والإحسان: «إن الله يحب إذا عمل

أحدكم عملاً أن يتقنه» بما يعد المدخل الناجز لثقافة الجودة بالمعنى العصرى فى أفضل صوره.

٢ - إنشاء مركز أبحاث فى كل شركة صناعية أو مؤسسة تهتم بتطوير منتجاتها، وتكون طريقا للتواصل بينها وبين مؤسسات البحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث.

٣ - الاهتمام باكتشاف المواهب والقدرات، وتنمية المهارات، والسعى لاستيعاب العلوم الحديثة وأساليب تطبيقها فى الحياة العملية، ورعاية الموهوبين، وتشجيعهم على الإبداع والابتكار، والدعوة إلى الاهتمام ببراءات الاختراع، ورعاية الشباب ودعمه فى سبيل تحقيق إنجاز أفضل.

٤ - التعاون مع المنظمات الإسلامية قصدا إلى تعميم الاهتمام بالثقافات العلمية بين المسلمين، مع دعوة العلماء لتذكيرهم بأهمية الأخذ بالعلوم العصرية والمستقبلية، ونقل خبراتهم وتجاربهم إلى الأجيال الواعدة.

٥ - تعظيم التبادل العلمى بين الجامعات ومراكز البحث العلمى وتشجيع الإشراف المشترك تحقيقاً لمبدأ (الماجناكارتا - بولونيا) وأن تكون النتائج العلمية التى تتوصل إليها الجامعات متاحة للجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى بيسر وسهولة.

٦ - الربط بين مؤسسات البحث العلمى فى الدول الإسلامية من خلال جهاز تقنى يعمل على عدم تكرار الأبحاث العلمية، مع إتاحة تبادلها للانتفاع بها على مستوى النظرية والتطبيق.

٧ - تطوير برامج التعليم فى الجامعات والمؤسسات التعليمية، مع الربط بينها وبين مؤسسات المجتمع وقطاعاته الإنتاجية، والعناية بما تحتاجه مجتمعاتنا وبما يلبى تطلعاتها نحو بيئة أنقى ومجتمع أفضل.

٨ - الابتعاد قدر الإمكان عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة، مع احترام أخلاقيات البحث العلمي وإنسانية المعرفة.

٩ - تشجيع الابتكار والإبداع بإقامة المهرجانات والمعارض، وتسجيل براءات الاختراع من جانب المنظمات المعنية، مع السعي إلى تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشروعات عمل بما يصدر عنها من منتجات وصناعات تعود بالنفع على أصحابها وعلى المجتمع..

١٠ - إيفاد النابهين وتشجيع تبادل العلماء مع الدول المتقدمة لاستيعاب أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في مختلف فروع المعرفة تمهيدا لنقلها وتيسيرا لتوطينها.

١١ - إعداد مسابقات وجوائز عالمية تمنح للمؤسسات والعلماء المبدعين، مع تحكيم الأعمال العلمية في المراكز الوطنية للحد من إجحاف التحكيم الدولي من جانب وتعميق الثقة في المؤسسات الوطنية من جانب آخر.

١٢ - تدريب الفنيين والعمال على استخدام التكنولوجيا في إطار دورات تدريبية على المستويات المناسبة.

١٣ - استخدام اللغة العربية في مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية، تأليفاً ونشراً، وترجمة في كافة المجالات من خلال مشروع إسلامي للترجمة بما يفتح المجال للاطلاع على أحدث نتائج البحوث العلمية، وبما يسمح بالإضافة والتجديد من خلال تفعيل مشروع معمل اللغة العربية باعتباره مدخلا حاكما لتطوير مناهج اللغة العربية، وتعزيز حركة تعريب العلوم ونقل نظرياتها وتطبيقاتها.

١٤ - وضع استراتيجية موحدة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العالم الإسلامي والمحافظة على الكفاءات الإقليمية واستثمارها، مع الدعوة إلى تعاون الجامعات

ومؤسسات التقنية مع اتحاد مجالس البحث العلمي في الجامعة العربية في وضع برامج وخطط تعين على تنفيذها.

١٥ - إنشاء مؤسسات خاصة في الدول الإسلامية لمتابعة برامج الجودة وتحقيق معاييرها الدولية في الجامعات والمؤسسات العلمية والإنتاجية، مع دعوة البنك الإسلامي للتنمية إلى تقديم العون المالي للمؤسسات المعنية بالجودة وتطوير التقنية.

١٦ - إيجاد بيئة علمية واجتماعية تساعد على استيعاب التكنولوجيا وتسهل توطينها في العالم الإسلامي، ووضع الأنظمة التي تشجع الاستثمار في هذا المجال، وتزيد القوة التفاوضية مع الشركات الكبرى في العالم المتقدم، وتلزمها بتعليم الكفاءات الإسلامية وتدريبها على التكنولوجيا الجديدة بموجب عقود البيع والاستثمار.

١٧ - زيادة الإنفاق على التعليم، وتخصيص نسبة ملائمة من دخل الدول الإسلامية للإنفاق على البحث العلمي، وترشيد الإنفاق لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الموارد، والانتقال بالعالم الإسلامي إلى مرحلة الإسهام والإبداع التقني.

١٨ - زيادة الحوافز المادية والمعنوية للباحثين والعلماء لتشجيعهم على البحث والإبداع والابتكار، البحثية والمدن العصرية للعلوم والتقنية والبحث.

١٩ - إنشاء جامعات وكليات متخصصة في مجالات التكنولوجيا والبحث والتطوير في البلدان الإسلامية، وتوجيه طلاب الدراسات العُليا إلى إعداد رسائلهم في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية.

٢٠ - اعتماد قيم الشفافية والمحاسبة في الشركات والهيئات التي تعمل في صناعة التكنولوجيا، واختيار الخبرات والكفاءات النزيهة للإشراف عليها، وحماية منجزاتها، وتحقيق أهدافها.

٢١ - تحقيق التكامل بين دول العالم الإسلامي، والاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية التى حققت قدراً من السبق العلمى والتقنى، وإبرام اتفاقيات تسهل نقل الخبرات وتبادل المصالح بين دوله.

٢٢ - إقرار حوافز تشجع على عودة العقول المهاجرة إلى العالم الإسلامى، وتقلل من استنزاف طاقات الأمة ومقدراتها.

٢٣ - تكوين هيئة علمية إسلامية للتنسيق فى مجالات نقل التكنولوجيا وتوطينها، تشارك فيها الهيئات المتخصصة فى العالم الإسلامى.

٢٤ - دعوة وسائل الإعلام إلى الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا، وتخصيص مساحات مناسبة فى برامجها للتوعية بأهمية نقل التكنولوجيا وتوطينها، وتشجيع الإبداع ودعم المبتكرين.

٢٥ - تشكيل لجنة بمعرفة رابطة الجامعات الإسلامية وكلية الدراسات الإسلامية بقطر؛ لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر، مع إبلاغها لكافة الجامعات والجهات المعنية.

وشكر المؤتمر دولة قطر ممثلة فى كلية الدراسات الإسلامية على استضافة هذا المؤتمر، ورابطة الجامعات الإسلامية على جهودها فى تنظيمه، وحسن اختيار موضوعه بما يمثل نقلة نوعية تستحق أن تتحول إلى مشروع موسع فى العالم الإسلامى بما يحتاجه بالفعل من صيغ الإنجاز الحضارى وصناعة التقدم فى ضوء أخلاقيات البحث العلمى، ومتابعة مناهجه المعاصرة.

كما شكر المؤتمر جهود الباحثين المشاركين بأوراقهم وخبراتهم ومداخلاتهم الثرية بما ينم عن ثقافة التعددية وصدق الانتماء للأمة مع تعميق نشر الثقافة العلمية لتحقيق مشروع التنمية البشرية التى تتوقعه الأمة فى مواجهة كل تحديات المرحلة بكل أبعادها وتداعياتها.